ورشة العمل الدولية حول الاستراتيجيات المبتكرة لتقديم المساعدات الاجتماعية ودورها فى تخفيض الفقر - بالعاصمة التركية أنقرة

خلال الفترة من ١٢ - ١٤ ديسمبر ٢٠١١ *

ابتسام الجعفراوى **

تم عقد ورشة العمل الدولية حول الاستراتيجيات المبتكرة لتقديم المساعدات الاجتماعية ودورها فى تخفيض الفقر فى العاصمة التركية أنقرة خلال الفترة من ١٢ – ١٤ ديسمبر ٢٠١١ .

نظم ورشة العمل مركز البحوث والدراسات الإحصائية ، والاقتصادية ، والاجتماعية للدول الإسلامية (SESRIC) بالتعاون مع المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب (IRTI) التابع لبنك التنمية الإسلامى (IDB) . حضر ورشة العمل ممثلون لبعض الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامى من أفغانستان ، أذربيجان ، الكاميرون ، مصر ، غينيا بيساو ، إندونيسيا ، العراق ، جمهورية القوقاز ، باكستان ، السنغال ، السودان ، طاجيستان ، تونس ، تركيا ، اليمن .

وفرت ورشة العمل مساحة لتبادل المعلومات والخبرات بين الجهات العاملة فى مجال المساعدات الاجتماعية وتخفيض الفقر فيما يخص السياسات

* (Workshop on Innovative Social Assistance Strategies in Poverty)

** أستاذ ، قسم بحوث التعليم والقوى العاملة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

والاستراتيچيات والبرامج الخاصة بتخفيض الفقر ، وسعت إلى تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء وتحديد مجالات التعاون بين الهيئات والأجهزة العاملة فى هذا المجال ، والبحث عن حلول للتحديات المشتركة التى تواجهها هذه الدول ، مع العمل على تقوية قدرات الهيئات العاملة فى مجال المساعدات الاجتماعية وتقليل الفقر .

ضمت ورشة العمل بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية ٦ جلسات عمل عرض بها نحو ١٦ ورقة عمل إلى جانب مجموعات عمل ثلاث تم تشكيلها بالتوازى لمناقشة نتائج ما تم عرضه من أوراق عمل وعروض بحثية . وأنهت ورشة العمل أعمالها بجلسة ختامية تم بها مناقشة التوصيات وإصدار بيان مشترك .

وقد تناولت الجلسة الأولى موضوع المعارف والخبرات المشتركة بين الدول الأعضاء فى منظمة دول العالم الإسلامى (OIC) فيما يتصل باستراتيچيات تخفيض الفقر . فيما دارت الجلسة الثانية حول طرق المساعدات الاجتماعية لتخفيض الفقر . واهتمت الجلسة الثالثة باستخدامات تكنولوچيا المعلومات والاتصال فى استراتيچيات المساعدات الاجتماعية . أما الجلسة الرابعة فكانت حول المشكلات التى تعوق المساعدات الاجتماعية . وكانت الجلسة الخامسة عبارة عن حلقة نقاشية حول طرق ووسائل تعزيز وتنمية التعاون الفنى بين الدول الأعضاء فيما يتعلق باستراتيچيات تخفيض الفقر .

واختتمت الجلسات بجلسة ختامية استعرضت التقرير النهائى للورشة .

وقد أوضحت العروض والمناقشات تشابه الخبرة المصرية مع الخبرة التركية والإندونيسية من حيث الاعتماد على اختبار وسائل المعيشة البديلة Proxy Means Testing (PMT) فى تحديد الفقراء . وقد استخدمت إندونيسيا المسوح الاجتماعية فى إعداد قاعدة بيانات للأسر التى يتم تجديدها كل ثلاث سنوات . كما أن بناء نظام متكامل للمعلومات فى دولة تركيا هى خبرة جديرة بالدراسة حيث يرتبط نظام معلومات الضمان الاجتماعى بثلاث عشرة قاعدة

بيانات أخرى توفر بيانات عن الأسر ، لعل من أهمها : بيانات أفراد الأسرة ، حيازة المسكن ، ملكية سيارة ، التأمين الاجتماعى ، التأمين الصحى ، مدى الحصول على مساعدات فى وقت سابق ، ... إلخ .

ورداً على التساؤل من الجانب المصرى عن كيفية معالجة أخطاء النموذج ، حيث إن أى نظام يعتمد على أسلوب (PMT) لابد أن توجد به نسبة خطأ ، أوضح الجانب التركى أن تحديد المستفيدين يتم من خلال لجنة محلية تتكون من مجموعة من المتخصصين بالإضافة إلى أعضاء المجالس المحلية والتى تسهم فى تحديد المستفيدين مع الاستعانة بنتائج (PMT) فى إطار من الشفافية بعيداً عن الفساد . وهذا ماتم اقتراحه فى قانون الضمان الاجتماعى الأخير فى مصر رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠ . ولكن يجب مراعاة وضع قواعد صارمة لمحاربة الفساد فى التنفيذ ، وإجراء انتخابات نزيهة فى المحليات تستبعد الوجوه القديمة .

كما نجحت إندونيسيا فى تخفيض دعم الطاقة والاستفادة من هذا الوفر فى تمويل برامج المساعدات الاجتماعية الأكثر إفادة للفئات الفقيرة .

وقد خلصت ورشة العمل إلى مجموعة من التوصيات من أهمها على المستوى القُطرى :

* على الدول الأعضاء تبنى مناهج فعالة لمراقبة ومتابعة أوضاع الفقر والفقراء وذلك من خلال :
  - وضع تعريف شامل للفقر يتفق مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول.
  - توفير بيانات شاملة ومنتظمة عن حالة الفقر بما يوضح مجالات التدخل اللازمة لمواجهتها .
  - الاهتمام بالموضوعات التى تخدم توفير فرص عمل للفقراء .
* أهمية إدراك أن إجراءات تخفيض الفقر لا تقتصر على المساعدات التى ترفع مستوى الاستهلاك أو الدخل ، ولكنها يجب أن تمتد إلى العمل على

تحقيق زيادة مطردة فى إنتاجية الفقراء مع التأكيد على تضمينهم فى عملية التنمية .

* توافر إدارة أفضل للسياسات الاقتصادية الكلية لزيادة الروابط بينها وبين عملية تخفيض الفقر ، والعمل على معالجة الآثار السلبية لتحرير الاقتصاد وتطبيق سياسات التكيف الهيكلى فى الدول الأعضاء .
* توجيه مزيد من الاهتمام من خلال شبكات الأمان الاجتماعى إلى خلق فرص عمل للفقراء ، مع توفير التعليم الأساسى والتدريب المهنى والخدمات الصحية الأساسية من خلال البرامج والسياسات الفعالة .
* العمل على أن تتضمن السياسات الوطنية لتخفيض الفقر عنصرين مهمين : **الأول** ، تعزيز الاستخدام الفعال لأكثر الأصول توفرا للفقراء وهو عنصر العمل ، مع تبنى سياسات تدفع لاستخدام الحوافز السوقية ، والمؤسسات الاجتماعية والسياسية ، والبنية الأساسية ، والتكنولوچيا المتاحة نحو تحقيق هذا الهدف . **والثانى** ، هو توفير الخدمات الاجتماعية للفقراء مثل التعليم الأساسى ، والرعاية الصحية ، والتغذية المناسبة .
* تشجيع برامج التشغيل الذاتى من خلال توفير الخدمات المالية ، ومنها التمويل الإسلامى للمشروعات الصغيرة ، تحسين البنية الأساسية ، مع تحقيق عدالة الحصول على المدخلات المنتجة مثل الأراضى ، وتوفير المعلومات والخدمات الاستشارية من أجل التوسع فى المشروعات الصغيرة .

على المستوى الإقليمى لدول التعاون الإسلامى

* أن يقوم بنك التنمية الإسلامى بالتعاون مع مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية ، والمؤسسات الوطنية والإقليمية ، والدولية المعنية بتطوير برنامج لدعم القدرات المؤسسية فى الدول الأعضاء فى مجال طرق ومداخل تخفيض الفقر ومواجهة تحديات العولمة ومخاطر الكوارث الطبيعية بهدف زيادة فعالية سياسات تخفيض الفقر .

* تشجيع الدول الأعضاء على المساهمة بفاعلية فى أنشطة البرنامج من خلال الوزارات المعنية والمنظمات غير الحكومية مع تحديد نقطة اتصال وطنية للتعاون مع البنك الإسلامى ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية بأنقرة .
* إنشاء شبكة معلومات على الشبكة الدولية عن الاستراتيچيات المبتكرة للمساعدات الاجتماعية ، لتسهيل تبادل المعرفة والمعلومات عن أفضل الممارسات ، وعن قصص النجاح بين الدول الأعضاء فى هذا المجال المهم .
* إعداد ملف لاستراتيچيات تخفيض الفقر فى الدول الأعضاء تتم إتاحته على الشبكة الدولية للمعلومات مع تحديثه المستمر .
* دعوة البنك الإسلامى للتنمية ، والدول الأعضاء لتمويل مشروعات التدريب المهنى ، والتعليم الأساسى .